

الأساس الثالث:

دلالة اللفظ على المعنى دلالة إرادية
قصدية اختيارية.

وهنا لا بد من بحث الصلة بين اللفظ
والمعنى وتجليه موقف ابن تيمية من هذه
الصلة، وبيان الطرق التي يرتضيها لفهم مراد
المتكلم، وذلك أن الصلة بين اللفظ والمعنى
أختلف فيها على قولين:

- **القول الأول:** أن الصلة بين اللفظ والمعنى ذاتية ضرورية؛ بمعنى: أن اللفظ يدل على المعنى لذات اللفظ ضرورة.
- **القول الثاني:** أن الصلة بين اللفظ والمعنى صلة اصطلاحية وضعية، وإلى هذا ذهب الجمهور واختاره ابن تيمية. ورأي الجمهور هو الصواب قطعاً.

وابن تيمية حين يختار أن الدلالة بين اللفظ
والمعنى اصطلاحية لا يعني أنه يذهب إلى أن
اللفظ يصلح أن يستعمل لأي معنى لتكون
الصلة بين اللفظ والمعنى صلة اعتباطية
اصطلاحية محضة، كما يذهب إلى ذلك
الحداثيون، بل هي اصطلاحية إلا أنها
محكومة بوجود مناسبة ألهم الله بها
الإنسان إلى اختيار هذا اللفظ لهذا المعنى.

وابن تيمية حين يقرر اصطلاحية الألفاظ في
الدلالة على معانيها وفق أوجه المناسبة
الفطرية في النفس يتابع المحققين من أهل
العلم وأرباب اللغة والبلاغة.

وقد ذكر ابن تيمية الطرق
التي يعرف بها مراد المتكلم
وتنكشف من خلالها معانيه،
وهذه الطرق يمكن أن تسمى:
(نظرية السياق عند ابن تيمية)

فابن تيمية يقيم شأنًا كبيرًا للاستعمال؛ فهو
الذي يحدد مدلول الكلمة، إلا أن الاستعمال
عنده يخضع لرأيه في تأثير السياق عمومًا على
معنى الكلمة، يقول ابن تيمية: "فتأمل ما قبل
الآية وما بعدها يطلعك على حقيقة المعنى"،
وهذا هو السياق اللغوي اللفظي.

إلا أن ابن تيمية لا يكتفي بمجرد القرائن اللفظية بل يزيد القرائن الحالية التي تحتف بالخطاب، وبهذا يتفوق في رسم نظرية متكاملة لمعنى السياق بمفهومه العام، وفي ضوء هذه النظرية ندرك أهمية أقوال الصحابة والتابعين في التفسير وسائر علوم الإسلام، إذ أن فهمهم مقدم على سائر الأفهام لعدة اعتبارات:

لأنهم شهدوا التنزيل، وعانوا من تفاصيل أمور الرسول -صلى الله عليه وسلم- وما احتف به في سائر أحواله ما جعلهم يفهمون مراده فهمًا لا يقاربهم فيه أحدٌ ممن جاء بعدهم، وهذا هو السياق العام بما يتضمنه من أمور أخرى.

ما حباهم الله به من جودة القرائح وسلامة الطبيعة واكتمال الخلقة وقوة الإيمان الذي يدفعهم إلى البحث عن مراده صلى الله عليه وسلم والاستسلام لذلك.

البلاغة العظيمة والبيان التام من النبي -صلى
الله عليه وسلم- فإنه أوتي جوامع الكلم.

الأساس

الرابع:

الاسم المشتق من معنى لا يتحقق

بدون ذلك المعنى.

وهنا لابد من بيان وجود الاشتقاق في

اللغة ومعناه وأقسامه:

تعريف الاشتقاق

كما قال الجرجاني: "نزع لفظ من آخر
بشروط مناسبة معني وتركيباً
ومغايرتهما في الصيغة".

أقسام الاشتقاق:

الاشتقاق ثلاثة أقسام على قول الجرجاني:
الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير،
والاشتقاق الأكبر.
وابن تيمية يذهب إلى هذا التقسيم وهو
الصواب.

إن هذا الأساس يُعمله ابن تيمية في تحديد مدلولات الأسماء وغيرها، من جهة أن المفردة من اسم أو فعل متى ما كان لها معنى شرعيًا، فإن هذا المعنى الشرعي لا بد أن يكون فيه ملحظ معناه اللغوي المبتوث في جميع اشتقاقات تلك المفردة.

الباب الثاني
قواعد في الأسماء
الممدوحة شرعاً



الفصل الأول

قواعد في اللغة العربية

متعلقة باسم الإيمان

القاعدة الأولى
(تفسير الإيمان بلفظ
الإقرار أقرب من تفسيره
بلفظ التصديق)

الشرح:

يذهب ابن تيمية إلى أن تفسير الإيمان في اللغة بالإقرار أولى وأقرب من تفسيره بالتصديق؛ لأن أوجه الشبه بين الإيمان والإقرار لغةً أكثر منها بين الإيمان والتصديق، كما أن الفرق بين التصديق والإيمان لغةً أكثر منها بين الإيمان والإقرار مما يمنع الترادف.

ولذا فهو لا يفسر الإيمان في اللغة
بالإقرار مطلقاً، وإنما يذهب إلى أن
الإقرار هو اللفظ الأقرب والأشبه
بالإيمان من سائر الألفاظ الأخرى.

وقد دُلَّ ابن
تيمية لرأيه هذا
من جهتين:

تشابه الإيمان والإقرار لغةٍ لما يلي:

- لأن الإقرار مأخوذ من قرَّ يقرُّ، وهو سكون الشيء وطمأنينته، كما أن الإيمان مأخوذ من الأمن والطمأنينة.
- إن الإيمان والإقرار يتعديان إلى معمولهما باللام فيقال: أمنت له كما يقال: أقررت له.
- أن الإيمان والإقرار فيهما إنشاء الالتزام بخلاف التصديق المجرد، إذ قد يصدق من لا يلتزم.

الفروق بين لفظ أمن وصدق:

- أن الفعل أمن يتعدى إلى الضمير باللام دائماً فيقال: أمنت له، وأما الفعل صدق فيتعدى بنفسه فيقال: صدقه، ولا يتعدى باللام إلا إذا ضعف عمله.
- من جهة المعنى: حيث أن التصديق يستعمل في الإخبار عن الأمور الغائبة والمشاهدة على حدٍ سواء، بخلاف الإيمان فإنه لا يستعمل إلا في الأمور الغائبة التي يؤمن عليها.

- الإيمان يقابله الكفر، والتصديق يقابله التكذيب، وجعل التصديق في مقابل الكفر حصر لمعنى الكفر في بعض أنواعه وهو التكذيب، برغم أن الكفر يشمل التكذيب والإعراض والتولي ونحوها.

- أن الإيمان إخبار وإنشاء التزام، أما التصديق المجرد فهو إخبار محض لا التزام فيه.

• أن التصديق لا يستعمل إلا في الإخبار
أما الإيمان فقد يستعمل في الإخبار
وقد يستعمل في الحقائق الثابتة في
نفسها التي قد تعلم بدون خبر؛ لأن
فيه نوع طمأنينة.

• أن الإيمان يختص بالذات فيقال: آمن
بالله، وآمن بالرسول، أما التصديق
فيكون في متعلق الذات فيقال: حب
صديق، ووعد صادق.

ومن خلال هاتين الجهتين أثبت ابن تيمية
قرب لفظ الإيمان من لفظ الإقرار، وبُعد لفظ
الإيمان من لفظ التصديق، مما يجعل تفسير
الإيمان بالإقرار في اللغة أولى من تفسيره
بالتصديق. ولا بد من إيضاح أن ابن تيمية لم
يمنع تفسير الإيمان بالتصديق لغةً، وإنما يُثبت
أن تفسيره بالإقرار أقرب وأولى.

وقد اتفق ابن تيمية مع اللغويين في أن تفسير الإيمان في اللغة بالتصديق المجرد ومنع غيره من المعاني ليس بثابت لغة وليس لأحد عليه دليل. ومن هنا فإن ما ذهب إليه الأشاعرة من تفسير الإيمان لغة بالتصديق المجرد إنما هو تقوُّلٌ على اللغة، وخروج بالاسم الشرعي: **الإيمان** عن جادته السليمة.

القاعدة الثانية

(ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ... فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك قد بين الرسول -صلى الله عليه وسلم- ما يراد بها في كلام الله ورسوله ... واسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر هي أعظم من هذا كله)

الشرح:

إن أي اسمٍ عَلِمَ أن الشرع قد فسَّره وبيَّن المراد به فهو اسم شرعي لا ينبغي أن يعوَّل في اعتباره حده أو تطلُّب مفهومه على غير الشرع؛ إذ أن ذلك من التقديم بين يدي الله ورسوله.

ومعلوم أن اسم الإيمان والإسلام والإحسان
والبر والتقوى والكفر والنفاق والفسوق
والعصيان والكبيرة هي أسماء وردت في الشرع
مفسرةً مبينةً؛ فليس لأحد أن يعدل عن تفسير
الشرع لها إلى تفسير آخر.



وهذه القاعدة تشمل كل اسم شرعي أبان
الشرع عنه، وهذا ليس فيه إلغاء للغة
العربية ولا إبطالاً لها بحال؛ فإن معرفة
استعمال العرب لهذا الاسم مما يعين
على إيضاح المراد ويكون كالـدليل
المساعد في تفسير المقصود.



الفصل الثاني

قواعد في موافقة النفس
الإنسانية لحقيقة الإيمان

القاعدة الثالثة

(أن النفس لها قوتان:

قوة العلم والتصديق

وقوة الإرادة والعمل)

إن أهمية هذه القواعد المتعلقة بالنفس الإنسانية تظهر من جهتين:

٢

أن في ذلك إبراز لجهود
ابن تيمية في إثبات
الصلة بين تكوين
النفس الإنسانية،
ومفهوم الإيمان
الصحيح.

١

إثبات أن طبيعة التكوين الإنساني
موافقة تمام الموافقة لمفهوم
الإيمان الشرعي الذي قرره أهل
السنة، كما أن المفاهيم الفاسدة عن
الإيمان مصادمة للتكوين الفطري
للنفس؛ الأمر الذي يُعزِّز صلاحية
مفهوم أهل السنة عن الإيمان
للخلقة التي جعل الله الإنسان عليها.

الشرح:

هذه القاعدة تثبت اشتمال الحقيقة الإنسانية على قوتين: القوة العلمية، والقوة العملية، وهذه الحقيقة لا تختص بنفس دون نفس بل هي موجودة في كل إنسان؛ إذ أن الإنسان لا بد له من تصور وإدراك وهو القوة العلمية، كما أن له عمل وسلوك وهي القوة العملية.

وهذه القاعدة تدل عليها
جملة أدلة ينتظمها نوعان:

٢

الأدلة الحسية
المشاهدة، وأدلة
الشرع متضمنة للأدلة
الحسية دون العكس.

١

الأدلة الشرعية.

القاعدة الرابعة

(إن العبد له قوة الشعور... والإدراك وقوة الإرادة والحركة, وإحدهما أصل الثانية مستلزمة لها, والثانية مستلزمة للأولى ومكملة لها. فهو بالأولى يصدق بالحق ويكذب بالباطل, وبالثانية يحب النافع... ويبغض الضار)

الشرح:

لما قررت القاعدة السابقة اشتمال النفس على قوتين علمية وعملية جاءت هذه القاعدة لتشرح الصلة بين هاتين القوتين، وأنها يخضعان لتفاعل وتعاون.

وهذا التفاعل والتأثير إنما يتحقق
باستلزام إحداهما للأخرى؛ إذ أن القوة
العلمية هي أساس القوة العملية من
جهة أن أي عمل لا بد أن يسبقه علم
وتصور، كما أن العمل يستلزم العلم إذ
إقبال المرء على أمرٍ والعمل له يزيد في
معرفته به.

غير أن هذا التلازم ليس على إطلاقه، وذلك أنه لا يلزم من تصور الشيء حبه والعمل له عن انقياد، وإنما يتحقق التلازم بين هاتين القوتين بشرطين:

- **شرط عدمي:** وهو أن استلزام العلم للعمل مشروط بعدم فساد الفطرة، وفساد الفطرة يكون بشيئين: الشبهات، وهذا يعرض للقوة العلمية، والشهوات، وهذا يعرض للقوة العملية.
- **شرط وجودي:** وهو أن العلم يستلزم العمل حال وجود معنى مناسب في المعلوم يقتضي حبه وإرادته بالانقياد.